

حماية التراث الثقافي العقاري في التشريع الجزائري

د. خضراوي الهادي

أ. عثمان علي

جامعة الأغواط

مقدمة

مما لا شك فيه أن للعقار أهمية بالغة ذلك أنه يُحظى باهتمام العديد من أفراد المجتمع و على اختلاف مشاربهم و تجدر الإشارة إلى أن حق الملكية ليس حقاً مُطلقاً و إنما هو حق مقيد و هذا قصد تحقيق المصلحة العامة . و تجدر الإشارة إلى أن من بين الأملاك المقيّدة التي لا يجوز التصرف فيها الممتلكات الثقافية العقارية كيف لا و هي تُمثل ذاكرة الأمة و امتداد لتاريخها الحضاري و رمز هويتها و عراقة الأمم و قد سعت العديد من الجهود الدوليّة و الوطنيّة قصد منه حماية التراث الثقافي العقاري و منها المشرع الجزائري الذي سعى و من خلال العديد من الآليات القانونية و التنظيمية قصد حماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر . و يُعتبر الأمر : 281/67 المتعلق بالحفريات و حماية المواقع و الآثار التاريخية و الطبيعية أول نص قانوني صدر في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر سيما العقاري منه (الملغى) بموجب القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي و هذا سعياً من المشرع سد الثغرات في الأمر السابق من جهة و مواكبة التطورات الحاصلة في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر .

و تأسيساً على ما سبق اخترنا أن يكون عنوان مقالنا بـ:

" حماية التراث الثقافي العقاري في التشريع الجزائري "

و ذلك قصد معالجة الإشكالية الآتية : ما مفهوم التراث الثقافي العقاري في الجزائر و فيما تتمثل عناصره ؟ . و كيف عالج المشرع الجزائري حماية التراث الثقافي العقاري ؟ . و إلى أي مدى نعتبر هذه الآليات القانونية كفيلة بحماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر ؟ .

و لمعالجة هذه الإشكالية نُقسّم دراستنا وفق الخطة التالية : حيث نتناول في

المحور الأول : مفهوم التراث الثقافي العقاري

أما المحور الثاني فمن خلاله نتناول : آليات حماية التراث الثقافي العقاري.

و خاتمة : نلخص فيها جملة من التوصيات و الاقتراحات.

المحور الأول : مفهوم التراث الثقافي العقاري

و نتطرق ضمن نطاق المحور الأول إلى (أولاً) مدلول التراث الثقافي العقاري و (ثانياً) عناصر التراث الثقافي العقاري .

أولا : مدلول التراث الثقافي العقاري

عرّفت اتفاقية حماية التراث ثقافي العالمي و الطبيعي لسنة 1972 التي أقرتها منظمة اليونسكو أنّ المنطقة هي مجموعة الأبنية و المساحات و فضاءها ، و تتمثل المواقع الأثرية التي تشكل مستوطنا بشريا في بيئة حضرية أو ريفية ، و يعترف بقيمتها من الناحية الأثرية أو المعمارية أو التاريخية أو الجمالية أو الاجتماعية أو الثقافية ، و يجب أن يُصان طابعها من العبث أو التخريب .

و في ذات الصياغ تُشير إلى أنّه صدر عن الميثاق الدولي لدائرة التراث الأثري لسنة 1990 تعريف التراث الأثري بأنّه : " ذلك الجزء من المادة التراثية التي تحترم فيه المنهجية الأثرية في الحصول على المعلومات الأثرية ، وهو يحتوي على كل النشاطات الإنسانية الموجودة ضمن الأماكن التي لها علاقة و تمثل النشاط الإنسان و الأماكن ...⁽¹⁾ . هذا و تُشير إلى أنّه و بالرجوع إلى المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 يتضح لنا جلياً أنّ الممتلكات الثقافية قد تكون هذه الممتلكات ثابتة أو منقولة و سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة ، أما المادة 52 من البروتوكول الأول لسنة 1977 فقد تضمنت أنّ الممتلكات الثقافية تشمل كافة الأعيان المدنية التي ليست لها أهداف عسكرية و بخصوص المادة 53 من نفس البروتوكول ، فعرفت الممتلكات الثقافية بنوع من التحديد على أنّها الآثار التاريخية و الأعمال الفنية و أماكن العبادة و اشترطت هذه المادة أن تكون تلك الممتلكات تُشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب ، و هو نفس الشيء الذي نصت عليه المادة 16 من البروتوكول الثاني لسنة 1977 فيما يخص تعريف الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية⁽²⁾.

و في هذا الصدد فقد اعتبر الأستاذ مصطفى شحاتة التراث العقاري بأنّه ركائز الحضارة المدنية و بأنّها مصدر إشعاع المعرفة الإنسانية عبر كل العصور ، و عرف الممتلكات الثقافية بأنّها : " كل أنواع المنقولات و العقارات التي تمثل أهمية للتراث الثقافي لشعب ما مثل الجامعات و المناطق و دور العبادة و الأضرحة الدينية و الأنصبـة التذكارية و مواقع الآثار و أماكن حفظ الفنية و الكتب و المحفوظات و غيرها ...⁽³⁾ .

أما بخصوص تعريف المشرّع الجزائري فبالرجوع إلى القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي سميا المادة الثانية ف1 يتضح جلياً أنّ المشرع لم يُعرّف التراث الثقافي العقاري بل أشار إلى أنّ التراث الثقافي للأمة هو جميع الممتلكات الثقافية العقارية بالتخصيص و المنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية و في داخلها ، المملوكة لأشخاص طبيعيين و معنويين تابعين للقانون الخاص و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا .

و الجدير بالذكر أنّ التراث الثقافي العقاري من عناصره المعالم الأثرية و المدن القديمة و كمثال على : تيمقاد في باتنة ، القصبة في الجزائر العاصمة ، و كذا جميلة

ثانيا : عناصر التراث الثقافي العقاري .

يرى العديد من الفقهاء أنّ التراث الثقافي العقاري يشمل الممتلكات الثقافية العقارية الدنيوية و الممتلكات الثقافية الدينية .

فأما الممتلكات الثقافية العقارية الدنيوية فهي لا تستعمل لأغراض دينية كما أنّها عبارة آثار تاريخية عن منطقة معينة التي توضع في متاحف فان ذلك يعبر عن الخلفيات الزمنية التي مررت بها المنطقة و هو يؤسس لثقافتها و تاريخها .

أما الممتلكات الثقافية العقارية الدينية فهي كما أشارت إليها المادتين 27 و 56 من لائحة لاهاي 1907 في عبارة المباني المخصصة للعبادة و كذلك أشارت إلى ذلك المادتين 53 و 16 من البروتوكولين الإضافيين الأول و الثاني لسنة 1977 .

و التي تتمثل في تلك البنايات المقدسة الموجودة تحديدا في الشرق الأوسط و هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمكان المتواجد فيه كالكنيسة المشرفة و المسجد الأقصى و هيكل سليمان و كنيسة القيامة⁽⁴⁾ .

أما فيما يتعلق بتقسيم المشرع الجزائري فقد حددها القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي على أنّ الممتلكات الثقافية العقارية تشمل ما يلي:⁽⁵⁾

- المعالم التاريخية

- المواقع الأثرية

- المجموعات الحضرية أو الريفية .

أ- المعالم التاريخية : و تُعرّف بأنّها : أي إنشاء هندسي معماري منفرد أو مجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أو على تطور هام أو حادثة تاريخية . و المعالم المعنية بالخصوص هي المنجزات الكبرى و الرسم و النقش و الفن الزخرفي و الخط العربي و المباني أو المجمعات العلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي ، و هياكل عصر ما قبل التاريخ و المعالم الجنائزية أو المدافن و المغارات و الكهوف و اللوحات و الرسوم الصخرية و النصب التذكارية و الهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني.⁽⁶⁾

ب- المواقع الأثرية : و تُعرّف بأنّها مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة و تشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة ، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها و لها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الإثنوبولوجية ، و المقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية و الحظائر الثقافية⁽⁷⁾ .

ج- المجموعات الحضرية أو الريفية : و هي التي تُقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات الحضرية منها أو الريفية و ذلك مثل : القصبات و المدن و القصور و القرى و المجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها و التي تكتسي بتجانسها و وحدتها المعمارية و الجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها و إصلاحها و إعادة تأهيلها و تسميتها . هذا أما عن طريقة إنشائها فإنّها تُنشأ و تعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بـ: الثقافة و الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و التعمير و الهندسة المعمارية و يمكن أن تقترحها الجماعات المحلية و الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة و تنشأ القطاعات المحفوظة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية⁽⁸⁾ .

المحور الثاني: آليات حماية التراث الثقافي العقاري

بالرجوع إلى القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي يتضح أنّ المشرع الجزائري نص على العديد من الآليات قصد حماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر و يُعتبر إجراءات التسجيل و التصنيف و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة كآليات لحماية التراث الثقافي العقاري (أولا) و كذا تسليط عقوبات كوسيلة كذلك لحماية التراث الثقافي العقاري (ثانيا) .

أولا : إجراءات التسجيل و التصنيف و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة . و عليه يتم التطرق إلى (01) إجراءات التسجيل ، و التصنيف (02) و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة (03) .

1- تسجيل الممتلكات الثقافية العقارية في قائمة الجرد الإضافي : ذلك أنّه تُسجّل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية العقارية التي تستوجب تسجيلاً فورياً تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو علم الآثار أو العلوم أو الإثنوغرافيا أو الأنثروبولوجيا أو الفن و الثقافة و تستدعي المحافظة عليها .

و الجدير بالذكر إلى أنّ تُشطب الممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي و التي لم تصنف نهائياً من قائمة الجرد المذكورة خلال مهلة عشر (10) سنوات .

هذا ، و يتم التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بالنسبة للممتلكات الثقافية العقارية ذات الأهمية الوطنية بمبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو مبادرة من أي شخص يرى مصلحة في ذلك .

كما يُمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية العقارية التي لها قيمة هامة على المستوى المحلي بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو أي شخص له مصلحة في ذلك .

و يتضمن قرار التسجيل البيانات الآتية :

- طبيعة الممتلك الثقافي ووصفه

- موقعه الجغرافي

- المصادر الوثائقية و التاريخية

- الأهمية التي تبرر تسجيله

- نطاق التسجيل المقرر ، كلي أو جزئي

- الطبيعة القانونية للممتلك

- هوية المالكين أو أصحاب التخصيص أو أي شاغل شرعي آخر

- الارتفاقات و الالتزامات .

و الجدير بالإشارة في هذا المقام ، إلى أنّ قرار التسجيل يُنشر في قائمة الجرد الإضافي الذي يتخذه الوزير المكلف بالثقافة أو الوالي ، حسب الحالتين المنصوص عليهما (أهمية التراث العقاري على المستوى الوطني أو أهمية التراث

العقاري محليا) و ذلك في الجريدة الرسمية ، و يكون موضوع إشهار بمقر البلدية التي يوجد فيها العقار لمدة شهرين متتابعين . و يتولى الوزير المكلف بالثقافة أو الوالي حسب الحالة تبليغه لملك العقار الثقافي المعني .
إذا كان التسجيل بقرار من الوزير المكلف بالثقافة فإنه يبلغ إلى الوالي الذي يوجد العقار في ولايته لغرض نشره في الحفظ العقاري ، و لا يترتب على هذه العملية أي اقتطاع لفائدة الخزينة ⁽⁹⁾ .

2- تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية :

يُشكل التصنيف من بين الآليات التي نص عليها المشرع الجزائري في القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي و تُعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة بنتائج التصنيف أيّا كانت الجهة التي تنتقل إليها و لا ينشأ أي ارتفاق بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنّف دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة . و تُشير إلى أنّ المواقع الأثرية المصنفة عالميا في الجزائر تقدر بسبعة مواقع و تتمثل في : قلعة بني حماد ، تيبازة ، تيمقاد ، قسبة الجزائر ، جميلة ، التاسيلي ناجي ، وادي ميزاب ⁽¹⁰⁾ .

و من المواقع المصنفة في الجزائر تُشير إلى : رسقونيا العتيقة و قناة توزيع المياه بجيدرة ، الاروقة الجزائرية ، شجرة ، برج مرسى الذبان الجديد ، جنان رايس حميدو ، المدرسة الإكليريكية الكبرى السابقة للقبّة ، ضريح " غرفة أولاد سلامة ، الموقع الأثري " عين الصفا " ، الموقع الأثري ، عين تركية ، الموقع الأثري تازا " ⁽¹¹⁾ .

و للإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المعالم المعنية بالتصنيف هي المنجزات المعمارية الكبرى و الرسم و النقش و الفن الزخرفي و الخط العربي و المباني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي و هياكل عصر ما قبل التاريخ و المعالم الجنائزية أو المدافن و المغارات و الكهوف و اللوحات و الرسوم الصخرية و النصب التذكارية و الهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني .

كما أنّه تخضع هذه المعالم للتصنيف بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بناءً على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك .

و يمتد قرار التصنيف إلى العقارات المبنية و غير المبنية الواقعة في منطقة محمية و تتمثل في علاقة رؤية بين المعلم التاريخي أرباطه التي لا ينفصل عنها ⁽¹²⁾ .

3- حماية التراث الثقافي العقاري عن طريق القطاعات المحفوظة :

ذلك أنّه يُقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات و المدن و القصور و القرى و الجماعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها و التي تكتسي بتجانسها و وحدتها المعمارية و الجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرّر حمايتها و إصلاحها و إعادة تأهيلها و تميمها .

هذا و تُشير إلى أنّه تنشأ القطاعات المحفوظة و تعين حدودها بمرسوم يتخذ بناءً على تقرير مُشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة و الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و التعمير و الهندسة المعمارية ، كما أنّه يمكن أن تقترحها الجماعات المحلية أو الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة و تنشأ القطاعات المحفوظة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية ⁽¹³⁾ .

ثانيا : العقوبات كآلية لحماية التراث الثقافي العقاري . بالرجوع إلى أحكام القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي سيما ما تعلق بالمواد 91 إلى المادة 105 يتضح لنا جليا أنّ المشرع نص على جملة من العقوبات على كل من سوّلت له نفسه الإضرار بالتراث الثقافي العقاري و التي تُوجزها فيما يلي :

- يُعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة مالية من 100.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط دون المساس بأي تعويضات عن الأضرار و مُصادرات عن المخالفات الآتية :

* بيع أو إخفاء أشياء مُتأنية من عمليات حفر أو تنقيب ، مكتشفة بالصدفة أو أثناء القيام بأبحاث أثرية مرخص بها

* بيع أو إخفاء ممتلكات ثقافية مصنفة أو مسجلة في قائمة الجرد الإضافي و كذلك الممتلكات المتأنية من تقطيعها أو تجزئتها .

* بيع أو إخفاء عناصر معمارية متأنية من تقطيع ممتلك ثقافي عقاري أو عقاري بالتخصيص أو من تجزئته ⁽¹⁴⁾ .

- يُعاقب كل من يتلف أو يشوه عمدا أحد الممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي ، دون المساس بأي تعويض عن الضرر ، بالحبس مدة سنتين (2) إلى (5) سنوات ، و بغرامة مالية من 20.000 دج إلى 200.00 دج ، كما أن يترتب ⁽¹⁵⁾ .

- يُعاقب بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج ، دون المساس بالتعويضات عن الأضرار على المخالفات المتمثلة في شغل ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو استعماله استعمالا لا يطابق الارتفاقات المحددة و المذكورة في الترخيص المسبق الذي سلمه الوزير المكلف بالثقافة ⁽¹⁶⁾ .

- يُعاقب كل من يباشر القيام بأعمال إصلاح لممتلكات ثقافية عقارية مقترحة للتصنيف أو مصنفة و للعقارات المشمولة في المنطقة المحمية ، أو إعادة تأهيلها ، أو ترميمها أو إضافة إليها أو استصلاحها أو إعادة تشكيلها أو هدمها ، بما يخالف الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج دون المساس بالتعويضات عن الأضرار.

كما أنه تُطبّق نفس العقوبة على كل من يُباشر أشغالا ماثلة في عقارات مصنفة أو غير مصنفة و مشمولة تقع في محيط قطاعات محفظة ⁽¹⁷⁾ .

- يُعاقب المالك أو المستأجر أو أي شاغل آخر حسن النية لممتلك ثقافي عقاري مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي ، يعترض على زيارة رجال الفن المؤهلين خصيصا للعقار بغرامة مالية من 1.000 دج إلى 2.000 دج و في حالة العود تضاعف العقوبة ، و تكون معينة كذلك :

العقارات المشمولة في منطقة حماية الممتلك الثقافي المصنف و العقارات المشمولة في محيط قطاع محفوز ⁽¹⁸⁾ .

خاتمة :

مما سبق ذكره ، يتضح لنا أنّ عملية حماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر قد أولتها الدولة الجزائرية عناية كبيرة و هذا خلال النصوص القانونية و التنظيمية في الجزائر ، كيف لا و التراث الثقافي العقاري يُشكل كما سبق بيانه ذاكرة الأمم و امتدادها الحضاري .

و يُعتبر القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي العقاري أهم النصوص القانونية الصادرة في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر و صدرت العديد من المراسيم التنظيمية في مجال حماية التراث الثقافي نذكر منها على سبيل المثال : كالمرسوم التنفيذي رقم : 02-322 الموافق لـ: 5 أكتوبر 2003 المتضمن لممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالمتعلقات الثقافية العقارية المحمية . و المرسوم التنفيذي رقم : 03-323 الموافق لـ: 05 أكتوبر 2003 المتضمن لكيفيات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية و المناطق الأثرية و المناطق المحمية التابعة لها و استصلاحها .

وكذا تسليط عقوبات مختلفة لمن سوّلت له نفسه القيام بتخريب أو تهريب المعالم التراثية الثقافية العقارية في الجزائر و هذه العقوبات تعبر من بين الآليات و الوسائل التي بينها المشرع الجزائري قصد حماية التراث العقاري في الجزائر . و في هذا الصدد نقترح التوصيات الآتية :

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التراث الثقافي العقاري و ذلك بالقيام بأيام تحسيسية وندوات علمية و فكرية و إشراك جميع أطراف المجتمع .
- القيام بدورات تكوينية الخاصة بالأعوان المكلفين بعملية ترميم و صيانة المواقع الأثرية وكذا تفعيل دور الجمعيات الناشطة في مجال التراث الثقافي سيما العقاري منه .
- دعوة جميع الفاعلين و المهتمين بالتراث الثقافي العقاري في داخل الجزائر و خارجها إلى مزيد من الاهتمام في مجال حماية التراث العقاري سيما الدول العربية لما لها من أهمية كبيرة في حياة الشعوب و ذلك بحظر و حماية المواقع الأثرية أثناء التزاعات المسلحة و يتعلق الأمر خصوصا باليمن و سوريا - بلاد الشام - و العراق لما تُعاني منه هذه البلدان من استهداف للمواقع الأثرية و محاولة محو تاريخها الإسلامي و الحضاري العريق .
- العمل على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في مجال التنقيب على الآثار و المواقع الأثرية .

الهوامش :

- (1)- بلحوت خيرة ، القيود الواردة على التراث الثقافي العقاري من أجل المصلحة العامة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص القانون العقاري ، كلية الحقوق ، جامعة المدية ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص 12.
- (2)- بلحوت خيرة ، المرجع السابق ، ص 13.
- (3)- لخضر القيزي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة المدية ، السنة الجامعية 2000/2001، ص 7-8.
- (4)- بلحوت خيرة ، المرجع السابق ، ص 17.
- (5)- ينظر المادة 8 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (6)- ينظر المادة 17 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (7)- ينظر المادة 28 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (8)- ينظر المادة 41 و 42 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (9)- ينظر المواد 10، 11 ، 12 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .

- 10- عبد الرحمان بودربالة ،أحمد غريبي ، النظام القانوني للممتلكات الثقافية العقارية ، مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر ، تخصص قانون عقاري ، جامعة يحي فارس المدية ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص 18.
- 11- راجع القرار الصادر عن وزارة الثقافة الجزائرية المؤرخ في 25 شوال عام 1433 ، الموافق لـ: 12 ستمبر 2012 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36 المؤرخ في 9 رمضان 1434 الموافق لـ: 18 يوليو 2013 .
- 12) - ينظر المواد 16-17 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي و للاستزادة و التوسع حول إجراء التصنيف راجع المواد من 18 إلى 40 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 13- ينظر المواد 41-42 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 14- ينظر المادة 95 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 15- ينظر المادة 96 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 16- ينظر المادة 98 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 17- ينظر المادة 99 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 18- ينظر المادة 104 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .